اسهامات المملكة العربية السعودية في قرارات القمة العربية وخطاباتها الرسمية تجاه قضية فلسطين ٢٠٠٥-٢٠١٤

أ.م.د. خليل خلف حسين الجبوري
جامعة تكريت/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

م.د. صدام يوسف عبد الجغيفي
وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية نينوى

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٩/١٧ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/١١/١٢)

ملخص البحث:

ساهمت المملكة العربية السعودية ومن مبدأ عروبي إسلامي، في حل قضايا الأمة العربية والاسلامية عامة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، لما تشكله تلك القضية من هاجس يلزم حلها في نفس كل عربي ومسلم، ولا يمكن أن تتناول دعم المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية في دراسة واحدة أو بحث واحد، لكثرة تفرعات ذلك الدعم، والذي كان متنوعاً منذ بداية القضية وحتى تسنم الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود حكم المملكة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤، ومواقف المملكة كانت ولا زالت مؤثرة بشكل بارز في مجلس الجامعة العربية. اقتضت الضرورة البحثية تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور: تطرق المحور الأول إلى (مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية من خلال خطاباتها الرسمية في الجامعة العربية وقرارات القمم)، اما المحور الثاني فقد اسهم في تبيان (موقف المملكة العربية السعودية تجاه واقع وتصرفات العدوان الاسرائيلي تجاه فلسطين)، في حين تصدى المحور الثالث للبحث في (اسهامات المملكة العربية السعودية المالية في سبيل دعم القضية الفلسطينية من خلال قرارات مجلس الجامعة العربية)، فضلاً عن خاتمة ضمت ابرز النتائج التي توصل اليه البحث.

Abstract:

The Kingdom of Saudi Arabia has contributed from the Arab-Islamic principle in solving the issues of the nation in general, and the Palestinian cause in particular, because that issue constitutes an obsession with resolving it in every Arab and Muslim. The support has been varied from the beginning of the case until King Abdullah bin Abdul Aziz received the rule of the Kingdom from 2005 to 2014, and the Kingdom's positions were and continue to be prominent in the Arab League Council. The research necessitated dividing the study into three axes: In the first axis, we discussed Saudi Arabia's position on the Palestinian issue through its official speeches in the Arab League, and the decisions of the summits, while the second axis contributed to the position of the Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Arabia from the reality and actions of the Zionist entity negative, while addressing the third axis to discuss the financial contributions of Saudi Arabia in order to support the Palestinian cause through the resolutions of the Arab League Council.

المقدمة

أمتلكت القضية الفلسطينية بعداً اسلامياً ارتكز بالتحديد على القدس، فالبعد الإسلامي شكل ولا زال يشكل مرتكزاً اساسياً في السياسة الخارجية للدول العربية والإسلامية، ومنذ بداية القضية الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية تدعم بقوة القضية الفلسطينية وتعبر عن التزامها تجاهها من خلال البيانات السياسية، التي توضح فيها بأنها قضية العرب المركزية والمسلمين الأولى، فضلاً عن أن هدف كل عربي ومسلم هو تحرير الارأضي المباركة من ذلك المحتل الغاصب وتخليص أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين من الاحتلال "الإسرائيلي".

ونظراً لأهمية القضية الفلسطينية في وجدان الأمة الإسلامية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، فقد كان للمملكة مواقف مميزة، أعطت القوة للجامعة العربية بأن تتخذ مواقف وقرارات في قممها السنوية، تدعم من خلالها القضية الفلسطينية، بإعلان المبادرات وتبنيها في جامعة الدول العربية كمشروع عربي لحل الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي".

المحور الأول

مواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية من خلال خطاباتها الرسمية في الجامعة العربية وقرارات القمم

شكلت القضية الفلسطينية محور اهتمام المملكة العربية السعودية، ففي عام ٢٠٠٢ بدأ التحرك السعودي بشكل مبادرة أعلن عنها ولي العهد عبد الله بن عبد العزيز[١] في قمة بيروت في مارس/ آذار ٢٠٠٢، وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل الصراع العربي "الإسرائيلي"، وابتدأت المبادرة بحديث أدلى به ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز للصحفي الأمريكي المعروف توماس فريدمان، ونشره في صحيفة نيويورك تايمز، وكانت قضية التطبيع النقطة المثيرة للانتباه في المقابلة والتي أكدت أهمية وضرورة وضع حد للصراع العربي – "الإسرائيلي"، عبر مجموعة من المطالب التي تقوم "إسرائيل" بتنفيذها، يتم على أثرها بتطبيع عربي شامل معها، على الرغم من المعارضة أغلب الدول العربية للتطبيع، إلا أنه تم تبنيها في مؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٢[٢].

ونصت المبادرة السعودية على: انسحاب "إسرائيل" الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (٢٤٢)[٣]و(٣٣٨)[٤]، والذي عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقبول "إسرائيل"

قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل قيام الدولة العربية بإنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل"[٥].

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للصراع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف، فقد طالبت بتحقيق النقاط الآتية لحل الصراع العربي "الإسرائيلي" وهي:

١. تعيد "إسرائيل" النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢. الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

٣. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتم الاتفاق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤[٦].

٤. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧ في الضفة الغربية، وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية[٧].

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي-:

١. يُعَدُّ الصراع العربي "الإسرائيلي" منتهياً، والدخول في اتفاق سلام بينها وبين "إسرائيل" مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة[٨].

٢. إنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل" في إطار سلام شامل[٩].

٣. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتلاءم والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة[١٠].

٤. يدعو المجلس حكومة "إسرائيل" و"الإسرائيليين" جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه، حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية و"إسرائيل" من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار[١١].

٥. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة[١٢].

٦. يطالب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي[١٣].

واستمراراً لمواقف المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية ناشد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد انذآك في كلمة ألقاها أمام مؤتمر القمة العربية في بيروت جميع الدول الصديقة والمجتمع الدولي أن تقف لإزاحة خطر الحرب المدمرة وتحقيق السلام لجميع شعوب المنطقة، قائلاً : " إننا نؤمن بحمل السلاح دفاعاً عن النفس وردعاً للعدوان، لكننا نؤمن بالسلام إذا جاء قائماً على العدل والإنصاف منهياً للعدوان، وفي ظل السلام الحقيقي وحده يمكن أن تقوم علاقات طبيعية بين شعوب المنطقة لتحل التنمية بدلاً من الحروب والدمار"[١٤] .

وخلال عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشر برئاسة رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة(١٩٩٩-٢٠١٩) في الجزائر للمدة ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، شاركت المملكة العربية السعودية في القمة بوفد رسمي برئاسة وزير الخارجية سعود الفيصل[١٥]، وفي اشارة الى موقف السعودية والدور الذي تلعبه لنصرة القضية الفلسطينية، شدد رؤساء الدول العربية على تفعيل المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت والتي طرحها ولي العهد السعودي (آنذاك) عبد الله بن عبد العزيز القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام إذ أعلن الرئيس الجزائري بوتفليقة قائلاً : "إن مبادرة السلام العربية التي قدمت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام ونصت على الانسحاب الكامل الإسرائيلي حتى حدود حزيران – يونيو ١٩٦٧ مقابل سلام كامل" [١٦] .

تعد القمة العربية لمجلس جامعة الدول العربية الدورة الثامنة عشر والتي عقدت في الخرطوم للمدة ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، أول قمة تكون خلال تسنم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لمقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، وقد ترأس وفد المملكة العربية السعودية، سعود الفيصل وزير الخارجية ممثلاً عن الملك[١٧]، وكانت القضية الفلسطينية محوراً أساسياً في القمة التي أكدت في قراراتها على:

أولاً: التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ في ١٩٤٨، ورفض كل أشكال التوطين.

ثانياً: قبول "إسرائيل" بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت.

ثالثاً: تأكيد الموقف العربي الرافض للحلول الجزئية والإجراءات "الإسرائيلية" الأحادية الجانب بوصفها تهدف إلى الاستيلاء على

المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنعها من إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

رابعاً: عدم الاعتراف بالحلول الجزئية والاجراءات "الإسرائيلية" أحادية الجانب[١٨].

يأتي الانعقاد السنوي الدوري للقمة العربية، استجابة لدعوة الملك عبد الله بن عبدالعزيز وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد في القاهرة لعام٢٠٠٠ بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام في شهر آذار/مارس اعتبارا من عام ٢٠٠١، لذا عقد المجلس على مستوى القمة في العاصمة السعودية الرياض يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، وإن قمة الرياض وضحت تأييد المملكة العربية السعودية المباشر والداعم للقضية الفلسطينية، ونجد ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الملك عبدالله وكان محور القضية من أول المحاور التي تطرق لها في خطابه إذ قال: "أيها الأخوة الأكارم، في فلسطين الجريحة، ما زال الشعب الصامد يعاني القهر والاحتلال محروماً من حقه في الاستقلال والدولة، وكما تعلمون جميعاً فإن الأشقاء الفلسطينيين اجتمعوا في مكة المكرمة[١٩]بجوار بيت الله الحرام ونجحوا بفضل الله وتوفيقه في انهاء خلافاتهم والاتفاق على حكومة وحدة وطنية تم الإعلان عنها، وفي ضوء هذا التطور الإيجابي فإنه أصبح من الضروري إنهاء الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني الشقيق بأقرب فرصة ممكنة، لكي تتاح لعملية السلام أن تتحرك في جو بعيد عن القهر والإكراه على نحو يسمح بنجاحها في تحقيق هدفها المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . . ." [٢٠].

وقد دعت القمة العربية لمجلس جامعة الدول العربية التي عقدت في الدوحة العاصمة القطرية في ٣٠ آيار/مارس ٢٠٠٩ إلى "ألتاكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات "الإسرائيلية" غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها وتهجير سكانها خاصة بعد قرار "إسرائيل" الأخير بهدم ٨٨ منزلاً وتشريد ١٥٠٠ مقدسي من حي البستان في سلوان تمهيداً لهدمه وبناء متنزه عام . . ."[٢١]، ومن خطابات الملك عبد الله قوله " إن جهدنا كله يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي والإسلامي، وجعله قادراً على مواجهة التحديات والداء هو الفرقة القاتلة التي أبعدت الجار عن جاره والشقيق عن شقيقه، والدواء هو الوحدة التي تعيد الجار الى حمى جاره والشقيق الى حضن شقيقه"[٢٢].

وقد ساهمت المملكة العربية السعودية في قرارات القمم العربية وصياغتها للدفاع عن القضية الفلسطينية خلال انعقاد قمة الرياض

٢٠٠٧، وقمة دمشق ٢٠٠٨، وقمة سرت ٢٠١٠، وقمة الدوحة ٢٠١٣، وقمة الكويت ٢٠١٤:

١. التأكيد على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل، كخيار استراتيجي، من خلال الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨[٢٣].

٢. إدانة أعمال الحفريات "الإسرائيلية" ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره[٢٤].

٣. التأكيد على عدم شرعية المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة "الإسرائيلية" لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلق واقع جديد على الأرض[٢٥].

٤. الضغط على "إسرائيل" للافراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وحث الأمين العام للأمم المتحدة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات والأسيرات والاطفال[٢٦].

٥. الإعراب عن الرفض القاطع لسياسة الاستيطان المستمرة التي تمارسها "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٢٧].

٦. لأهمية القضية الفلسطينية فقد عقدت قمة سرت ٢٠١٠ تحت نداء "دعم صمود القدس"، والتأكيد على أن جميع الإجراءات الإسرائيلية من أجل تغيير معالم القدس باطلة، والتأكيد على أن القدس الشرقية أرض محتلة وجميع الإجراءات التي تجري عليها باطلة[٢٨].

٧. دعوة الولايات المتحدة الأمريكية وكافة دول الاتحاد الأوربي إلى الأعتراف بدولة فلسطين على حدود خط الرابع من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية[٢٩].

٨. التأكيد على أهمية التحرك من أجل الدعوة لعقد مؤتمر دولي خاص بطرح القضية الفلسطينية من كافة جوانبها بهدف إنهاء الأحتلال "الإسرائيلي" للاراضي الفلسطينية المحتلة مستنداً على إقرار قضايا التسوية النهائية للصراع العربي "الإسرائيلي" وعلى رأسها الحدود، الأمن، الاستيطان، القدس واللاجئين والمياه، ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها ومبادرة السلام العربية، ووفقاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة والخاص بقضية اللاجئين رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨[٣٠].

وخرجت قمة الرياض ٢٠٠٧ بـ (اعلان الرياض) الذي تضمن في احد بنوده، "تأكيد خيار السلام العادل والشامل بوصفه خياراً

استراتيجياً للأمة العربية، وعلى المبادرة العربية للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي – "الإسرائيلي" مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام"[٣١].

ويعد خطاب الملك عبد الله في مؤتمر القمة العربية التي عقدت في الدوحة للمدة ٢٧–٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، الذي ألقاه نيابة عنه الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد[٣٢]، تأكيداً لموقف السعودية من القضية الفلسطينية إذ قال فيها "أيها الأخوة قادة الدول العربية الشقيقة، ونحن نجتمع لتدارس شؤون أمتنا العربية كما هو الحال في كل عام، تظل القضية الفلسطينية على رأس اهتماماتنا وفي صدارة جدول أعمالنا، حيث التحدي ما زال قائما، والحقوق مازالت مسلوبة والعدل ما زال مفقوداً، ان الصراع العربي "الاسرائيلي" الذي مضى عليه اكثر من ستة عقود سيظل محتدماً ما لم ينل الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين حقوقه المشروعة التي أقرت بها جميع قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك حقه الطبيعي في العيش الكريم في كنف دولة مستقلة تتوفر فيها عناصر السيادة والاستقلال والتواصل الجغرافي . . . "[٣٣].

وكان للملك عبد الله كلمة تاريخية عن القضية الفلسطينية خلال انعقاد قمة الكويت في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، وألقاها نيابة عنه ولي العهد سلمان بن عبد العزيز وجاء فيها: "وتظل القضية الفلسطينية كما كانت دوماً في مقدمة اهتماماتنا وانشغالاتنا على مر العقود المنصرمة. وأن موقف المملكة العربية السعودية هو ذات المواقف العربية الثابتة حيال ضرورة أن تفضي أي مفاوضات أو جهود وباي شكل من الأشكال إلى تحقيق سلام شامل وعادل يمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية. وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . . . ويستدعي ذلك من المجتمع الدولي الوقوف بصرامة أمام الممارسات "الإسرائيلية" التي تقوض أي أمل تجاه الوصول للسلام المنشود . . . "[٣٤].

المحور الثاني

موقف المملكة العربية السعودية تجاه واقع وتصرفات العدوان "الاسرائيلي" تجاه فلسطين

قامت "إسرائيل" بشن ثلاثة حروب شرسة على قطاع غزة، ذهب ضحيتها الأف الفلسطينيين، لم تقف المملكة العربية السعودية ممثلة بملكها عبد الله بن عبد العزيز آنذاك مكتوفة الأيدي، بل ساهمت من خلال الضغط على "إسرائيل" بوساطات دولية، ومساعدة الفلسطينيين في الصمود من خلال الدعم المادي والمعنوي والسياسي في تلك الحروب[٣٥].

تضمنت قمة الرياض ٢٠٠٧ إشارات واضحة تضمنتها قرارات تندد بالواقع الذي فرضته "إسرائيل" بوجودها على الأراضي الفلسطينية "التأكيد على عدم شرعية المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة "الإسرائيلية" لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلق وقائع جديدة على الأرض"[٣٦]، إذ دعا الملك عبدالله بن عبد العزيز خلال قمة الرياض الى انهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني لكي يتاح لعملية السلام أن تحقق هدفها المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وألقى في خطابه اللوم في الإخفاقات التي تواجهها الأمة العربية على قادتها، قائلاً: "خلافاتنا الدائمة ورفضنا الأخذ بأسباب الوحدة جعل الأمة تفقد الثقة في مصداقيتنا وتفقد الأمل في يومها وغدها"[٣٧].

إذ تضمنت قرارات قمة دمشق التي عقدت في سوريا في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ تصرفات "إسرائيل" المتمثلة ببناء المستوطنات إذ نص على "الادانة الشديدة لاستمرار "إسرائيل" في بناء مستوطنات وتحميل إسرائيل (قوة الاحتلال) مسؤولية تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومطالبتها بالوقف الفوري لممارساتها الإجرامية المستمرة ضد المدنيين، وكذلك إدانة سياسة الحصار والعقاب الجماعي والجدار العنصري ومصادرة الأراضي والاغتيالات والاعتداء على المقدسات المسيحية والإسلامية وانتهاك حرمتها في تحد صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ودعوة مجلس الأمن في الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذا الوضع"[٣٨]، وقد اعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية في كلمته أمام القمة العربية في دمشق: "إن القضية الفلسطينية تظل قضية العرب المصيرية التي تحظى بجل اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية وجهودها الحثيثة في سبيل إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية وقراراتها، ومبادرة السلام العربي"[٣٩].

وعلى أثر الاعتداءات "الاسرائيلية" على الفلسطينيين، أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية في كلمته التي ألقاها في افتتاح جلسة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بدولة الكويت في ١٦كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على خطورة العدوان "الاسرائيلي" وتداعياته على قطاع غزة قائلاً : "إن اجتماعنا الراهن هذا وما زالت الحرب الشرسة تدور رحاها في غزة وما زال الشعب الفلسطيني يواجه عدوانا

همجيا يدفع ثمنه آلاف القتلى والجرحى من جراء نيران القصف الجوي وجحيم قذائف الدبابات والبوارج الحربية وبين أيدينا قرار من مجلس الأمن الدولي يدعو للوقف الفوري لإطلاق النار إضافة إلى الانسحاب ورفع الحصار وفتح المعابر". وأوضح : "أن من الخطوات كذلك النظر في جدوى العودة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار تنفيذي وتكليف الأمانة العامة بالإعداد القانوني السليم للسعي نحو مساءلة ومعاقبة "إسرائيل" على جرائم الحرب ورفع قضايا في هذا الخصوص أمام الهيئات القانونية الدولية والوطنية بما فيها داخل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاستعانة بأبناء ومنظمات الجالية العربية الأمريكية"[٤٠] .

كما تضمنت قرارات قمة الدوحة التي عقدت في٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ إدانة استمرار "إسرائيل" في حصارها المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور خطير وغير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين الفلسطينيين ومطالبتها بفك الحصار فوراً وفتح كافة المعابر، ودعوة مختلف الدول والمؤسسات العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني الى الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، فضلاً عن دعم الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني أبان العدوان "الإسرائيلي" على غزة ودعوتها الى التحرك نحو عرض هذه الجرائم على المحاكم الدولية المختصة[٤١] .

وعلى أثر التصرفات السلبية من "إسرائيل" في فلسطين التي تهدف الى تهويد وهدم المسجد الاقصى عمد مجلس جامعة الدول العربية الى عقد قمة سرت في ليبيا للمدة ٢٧–٢٨ آذار/مارس ٢٠١٠ ، وترأس وفد المملكة العربية السعودية وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، وبحثت القمة تطورات القضية الفلسطينية في ظل الإجراءات والمواقف "الإسرائيلية" لاسيما فيما يتعلق بوضع القدس، التي أطلق عليها اسم " قمة دعم صمود القدس"[٤٢]، وقبل بدأ الاجتماع طالبت السعودية في بيان شديد اللهجة توضيحات من اللجنة الرباعية الدولية المعنية بالشرق الاوسط الامم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، بشأن التصريحات التي ادلى بها بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء "الاسرائيلي" انذاك خلال زيارته الى واشنطن[٤٣]، وخلصت القمة بعدة قرارات لمواجهة التصرفات "الإسرائيلية" تجاه فلسطين واهلها منها:

أولاً: إدانة مواصلة "إسرائيل" لانتهاكاتها الجسيمة وممارساتها العنصرية واستمرارها بمصادرة وهدم المباني في القدس لخدمة مشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة، ومواصلتها بتجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع القدس

الكبرى، واستكمال عزل مدينة القدس عن محيطها وإحكام السيطرة عليها وتهويدها[٤٤].

ثانياً: التأكيد على أن الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم وكافة المقدسات الإسلامية والمسيحية في الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧، وينطبق عليها كافة القوانين والشرائع الدولية والاتفاقية الرابعة لجنيف عام ١٩٤٩، لذلك فإن الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح إلى ما يسمى بالتراث اليهودي هي إجراءات مرفوضة وباطلة وغير شرعية ولا يعتد بها بأي حال من الأحوال[٤٥].

يقول الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن انتهاكات "إسرائيل" تجاه فلسطين خلال كلمته عام ٢٠١٣ في الدوحة " وإننا لا نرى إمكانية لحل هذا النزاع ما لم يحدث تغير في سياسات الحكومة "الإسرائيلية" وطريقة تعاطيها مع الحلول والمبادرات المطروحة التي سعت إلى إفشالها وتفريغها من مضامينها من خلال سياسات الاستيطان والقمع وقضم الأراضي والانتهاكات المستمرة لأبسط الحقوق الإنسانية والسياسية لشعب فلسطين... "[٤٦]. وبذلك لم تقف السعودية بموقف المتفرج جراء الانتهاكات "الإسرائيلية" تجاه القدس والمقدسات، بل كانت هنالك إدانات وشجب واستنكار ومواقف تجاه تلك الانتهاكات.

ثالثاً : إسهامات المملكة العربية السعودية المالية في سبيل دعم القضية الفلسطينية من خلال قرارات مجلس الجامعة العربية

ساهمت المملكة العربية السعودية خلال حكم الملك عبد الله بن عبدالعزيز مساهمة فعلية في دعم القضية الفلسطينية مالياً، ونلاحظ ذلك جلياً من خلال قرارات القمم العربية لمجلس جامعة الدول العربية، فقد تناولت القمة العربية في السودان لعام ٢٠٠٦، والتي مثل المملكة فيها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية آنذاك، وأكدت قراراتها على الدعم المالي للقضية الفلسطينية فكان مجمل قراراتها ثلاثة عشر قراراً منها:

اولاً: دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التأكيد على الالتزام بتسديد حصص الدول العربية وفق الآلية التي أقرتها القمم السابقة.

ثانياً: دعوة المجتمع الدولي الى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية[٤٧].

كما دعت قرارات قمة الرياض ٢٠٠٧ وقمة دمشق ٢٠٠٨ وقمة الدوحة ٢٠٠٩، وقمة سرت ٢٠١٠، وقمة الدوحة ٢٠١٣ إلى:

اولاً: توجيه الشكر للدول التي أوفت بالتزاماتها المادية ومساهمتها كلياً أوجزئياً في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس[٤٨]، والتي دعمت موازنة السلطة الفلسطينية[٤٩].

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الفلسطينية، والاستمرار في إصدار التقارير التي توضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمها على الدول العربية[٥٠].

ثالثاً: مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على "إسرائيل" من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة [٥١] وفتح المعابر من وإلى قطاع غزة، والعمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار "الإسرائيلي" وإعادة الإعمار لقطاع غزة [٥٢].

رابعاً: توجيه الشكر للدول العربية التي قامت بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية[٥٣].

ولم يقتصر الدعم المالي للسلطة الفلسطينية فقط بل تم فتح منافذ أخرى للدعم وهي:

اولاً: دعم صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس:

للسعودية فضل في الدعم الاقتصادي للقدس والفلسطينيين، من خلال الدعم المالي والسياسي لصندوق القدس، الذي تأسس من أجل الوقوف في وجه المحاولات الصهيونية الرامية لتهويد القدس، وللمحافظة على نمط الحياة العربية والإسلامية ولتعزيز النضال الفلسطيني في القدس والأراضي المحتلة في فلسطين[٥٤].

ساهمت قرارات القمة العربية لسنة ٢٠٠٦ في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، من خلال مناشدة الدول التي لم تف بالتزاماتها بضرورة الالتزام المالي للقضية الفلسطينية، كما وجهت شكرها لكل الدول التي أوفت بالتزاماتها المالية تجاه هاذين الصندوقين[٥٥]، إذ ضمنت قرارات القمة العربية لسنة ٢٠٠٦ "دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لم تنضم بعد إلى صندوقي الأقصى والقدس إلى المبادرة بالانضمام إلى عضويتهما، ودعوة الدول التي ساهمت في الصندوقين إلى زيادة مساهماتها في مواردهما بما يخدم المتطلبات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية"[٥٦]، ويذكر أحد الباحثين أن إجمالي دعم المملكة العربية السعودية لدولة فلسطين لسنة ٢٠٠٦ بلغ ٨٤ مليون دولار[٥٧].

وقد ورد في الكشف المالي في قمة الدوحة ٢٠٠٩، في الأموال التي تم جبايتها من الدول من مقررات قمة دمشق ٢٠٠٨، في **دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس:**

١. كان مجلس الجامعة على مستوى القمة قد أقر في دورته غير العادية التي عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٢١-٢٠٠٠/١٠/٢٢ ضمن قراره رقم ١٩٩، إنشاء صندوقين الأول باسم

"انتفاضة القدس" بموارد تبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، والثاني باسم "الأقصى" بموارد تبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، كما تضمن القرار رقم ٤١١ الصادر عن قمة دمشق (٢٠٠٨) ما سبق للمجالس السابقة إقراره من دعوة الدول العربية لتعزيز موارد الصندوقين.

٢. وطبقاً للبيانات الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية (الذي يتولى إدارة الصندوقين)، فقد بلغت قيمة المبالغ المسددة للصندوقين ٦٨١.١٩٩ مليون دولار، سددت على النحو التالي:- (الأردن ٢ مليون دولار، الإمارات ١٣٥ مليون دولار، البحرين ٣ مليون دولار، الجزائر ٣٠ مليون دولار، **السعودية ٢٥٠ مليون دولار**[٥٨]، السودان ١ مليون دولار، سوريا ٨.٥ مليون دولار، عمان ١٠ مليون دولار، قطر ٥٠ مليون دولار، الكويت ١٥٠ مليون دولار، مصر ٣٠ مليون دولار، اليمن ١١.٥ مليون دولار، لبنان ١٩٩ ألف دولار)" [٥٩].

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩ أعلنت الجامعة العربية في بيان تفصيلي للدول العربية المساهمة في دعم موازنة السلطة الفلسطينية جاء فيه: "أن المملكة العربية السعودية سدّدت أكبر مساهمة في مساعدات الدول العربية للسلطة الفلسطينية؛ حيث سدّدت المملكة مبلغ ١٩٢ مليون دولار هي قيمة مساهماتها في موازنة السلطة الفلسطينية"، وأضافت الجامعة "أنها تلقت عدداً من مساهمات الدول العربية في موازنة السلطة الفلسطينية لمساعدتها على أداء دورها؛ وذلك تنفيذاً لقرارات القمة العربية التي قررت تقديم دعم سنوي للسلطة الفلسطينية بمقدار ٦٦٠ مليون دولار سنوياً موزعة على الدول العربية على نسب مساهمتها في موازنة الجامعة العربية، وأشارت إلى أن الدول التي سددت مساهماتها بشكل كلي أو جزئي هي المملكة العربية السعودية بمبلغ ١٩٢ مليون دولار، والكويت مبلغ ٨٠ مليون دولار، والجزائر ٢٦.٥ مليون دولار، والإمارات ٤٢.٩ مليون دولار، ومصر ٤.٩ مليون دولار"[٦٠].

مما ورد أعلاه يتضح ما يلي:

١- أن دعم المملكة العربية السعودية المالي لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس هو الأكبر بين الدول العربية إذ بلغ ٢٥٠ مليون دولار كوجبة اولى.

٢- كما كان للمملكة العربية السعودية دعم إضافي لهذين الصندوقين إذ بلغ الدعم الإضافي ٢١ مليون دولار وهو الأعلى أيضاً من بين الدول العربية.

مخطط رقم (١) يوضح الخط البياني لحجم الدعم لكل دولة وفقاً لما جاء في البيانات اعلاه

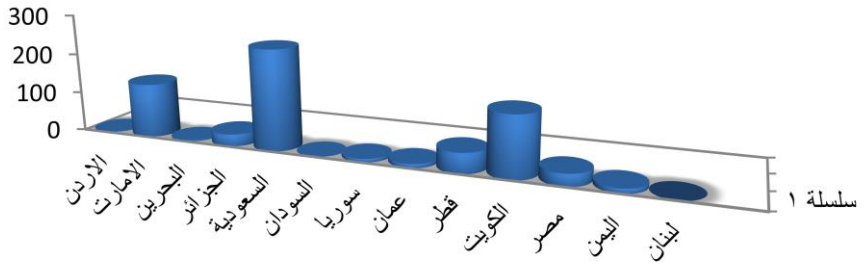

دعم دول القمم العربية الى صندوقي الاقصى وانتفاضة القدس ٢٠٠٨-٢٠٠٩

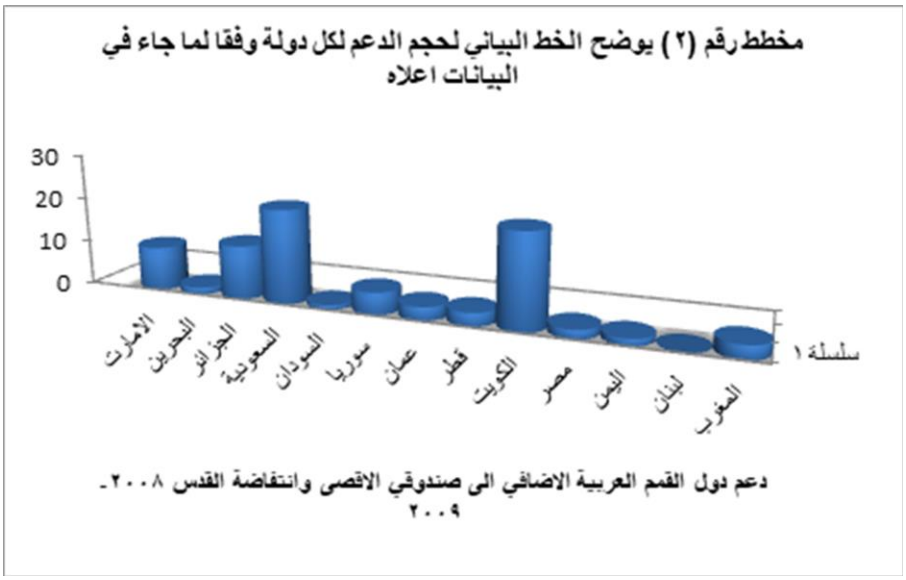

ودعت قمة الكويت ٢٠١٤ في إحدى قراراتها إلى "الدعوة لتفعيل قرار قمة سرت ٢٠١٢ رقم (٥٠٣) بشأن القدس والخاص بزيادة الدعم الإضافي المقرر في قمة بيروت ٢٠٠٢ لصندوقي الأقصى والقدس إلى ٥٠٠ مليون دولار"[٦١].

ثانياً: دعم الاقتصاد الفلسطيني:

وقد جاءت قرارات القمم العربية مؤيدة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه ودعمه لصموده بالمال والتأييد السياسي، وكان لقرارات قمة ٢٠٠٦ في السودان التي ساهمت المملكة العربية السعودية مساهمة فعالة في دعم الاقتصاد الفلسطيني فقد ورد في أحد بنود القرارات "دعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية . . . والتحذير من استمرار المواقف الداعية إلى وقف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية"، فضلا عن "التنديد بالإجراءات التي تقوم إسرائيل بفرضها على المعابر في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية . . . والتي تمس مختلف شؤون الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني"[٦٢].

كذلك تضمنت قراراً بـ "مناشدة المؤسسات الطوعية في العالمين العربي والإسلامي وسائر المتبرعين لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصرف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية، من أجل تمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني وتنفيذها وفق أفضل معايير وممارسات الشفافية والترشيد والنجاعة"، كما تضمنت قراراً بـ "دعوة الدول العربية التي أفادت بإعفائها للسلع والمنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها أسواقها إلى تزويد الأمانة العامة بالبيانات والمعلومات التي توضح استفادة الاقتصاد الفلسطيني من ذلك الإعفاء حتى يمكن تضمين ذلك في التقارير الدورية للمتابعة التي تصدرها الأمانة العامة"[٦٣]، وقد دعمت المملكة العربية السعودية الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١٤٦ مليون دولار امريكي[٦٤].

بيان تفصيلي بالمبالغ المسددة للمملكة العربية السعودية في دعم موازنة السلطة الفلسطينية[٦٥]					
سنة الدعم ٢٠٠٥ من ٢٠٠٥/٤/١ حتى ٢٠٠٥/٩/٣٠ **طبقا لقرار قمة الجزائر رقم ق.ق: ٢٩٨/ د.د.ع (١٧) ٢٠٠٥/٣/٢٣**					
الدولة	**إجمالي الحصة الأصلية عن ٦ اشهر**		**المبالغ المسددة بالدولار**	**الباقي من الحصة غير المعترض عليها**	**تاريخ السداد**
	النسبة غير المعترض عليها بالدولار	**النسبةالمعترض عليها بالدولار**		**لم ترد النسبة في التقرير**	
المملكة العربية السعودية	**٤٦٢,٠٠٠٠٠**	**لم ترد النسبة في التقرير**	١٥٤,٠٠٠٠٠		٢٠٠٥/٦/٢
			١٥٤,٠٠٠٠٠		٢٠٠٥/١٠/٢٥
			١٥٤,٠٠٠٠٠		٢٠٠٦/١/٢

أما قمة الرياض ٢٠٠٧، فقد تضمنت قرارات مهمة أهمها:

١. "التأكيد على الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية المملكة العربية السعودية، نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية؛ والدعوة لمساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته – حكومة الوحدة الوطنية – حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق مصالحه، وأهدافه الوطنية.

٢. دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكافة مظاهره.

٣. دعوة الدول والمنظمات الدولية إلى رفع هذا الحصار فوراً، وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز، وقيام الدول الأعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.

٤. إدانة الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري، وكافة الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" والتي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتحميل "إسرائيل" – القوة القائمة بالاحتلال – مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل هذه الخسائر، والضغط عليها للإفراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٥. دعوة المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، واحترام خياره الديمقراطي والتأكيد على مسؤولية هذه الأطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية"[٦٦].

ومما ذكر في قرارات قمة الدوحة ٢٠١٣، ضمن فقرة دعم موازنة فلسطين:

١. "توجيه الشكر إلى كل من المملكة العربية السعودية لسدادها مبلغ ٢٠ مليون دولار ... مساهمة ... في شبكة الامان المالية لدولة فلسطين"[٦٧].

٢. إنشاء صندوق باسم دعم القدس بموارد مالية قدرها مليار دولار أمريكي، لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس الشريف وتعزيز صمود أهله، ولتمكين اقتصاده من تطوير قدراته الذاتية وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي[٦٨].

اما قمة الكويت ٢٠١٤ فكانت استثنائية في الدعم المالي لدولة فلسطين فقد قررت قرارات مهمة تصب في صالح الدولة الفلسطينية مالياً أهمها:

١. التأكيد على الدول العربية لتوفير شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار شهرياً لدولة فلسطين.

٢. توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بكامل التزاماتها في دعم موارد صندوقي الاقصى وانتفاضة القدس.

٣. يُعَدُّ بند دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني بنداً دائماً على جدول الأعمال[٦٩].

ويذكر أحد الباحثين أن الدعم السعودي للقضية الفلسطينية موجود ولم ينقطع في أي لحظة وكانت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول الداعمة للحقوق الفلسطينية مادياً وسياسياً أهمها مبادرة الملك عبدالله في قمة الكويت إذ تبرعت بقيمة مليار دولار[٧٠].

الخاتمة

بعد عرض مواقف الممكلة العربية السعودية ٢٠٠٥-٢٠١٤ من خلال خطاباتها وقرارات القمم العربية، يمكن أن نخرج بعدة نقاط تكون خاتمة لدراستنا :

١. للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها مواقف ساهمت في حل الكثير من القضايا العربية، والإسلامية، ومنها القضية الفلسطينية، ومن هذه المواقف هو الدعم المباشر وغير المباشر لها في مختلف المجالات.

٢. تعد "مبادرة السلام العربية" التي أرسى أسسها عبدالله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٢، عندما كان ولياً للعهد، وأقرت كأساس عمل وطريق نحو حل القضية الفلسطينية من خلال الجامعة العربية، أهم المواقف والمبادرات قبل توليه لمقاليد حكم المملكة ٢٠٠٥.

٣. حرصت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبدالله بن عبد العزيز على إيجاد التوازن بين كل جوانب الدعم للقضية الفلسطينية، ومارست دوراً مهماً في المحافل الدولية للتعريف بمعاناة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، إذ أخذت الاهتمام بشعار مبدأ السلام العادل والشامل بين الطرفين مع تركزها على نقطتين أساسيتين وهما : إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة، واستعادة الأماكن المقدسة تماشياً مع المبدأ الوارد في قراري مجلس الأمن الدولي المرقمين (٢٤٢، ٣٣٨) الأرض مقابل السلام.

٤. إن من أهم ما أكدت عليه المملكة العربية السعودية لحل القضية الفلسطينية هو إصلاح البيت العربي لتكون المواجهة ضد إسرائيل موحدة واحدة.

٥. ساهمت السعودية في إنهاء الفتنة الفلسطينية – الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس عام ٢٠٠٧ من خلال اتفاق مكة الذي كان برعايته بشكل مباشر.

٦. تأكيد المملكة العربية السعودية على أن تصرفات "إسرائيل" السلبية تدفع بشكل مباشر نحو تأخير عملية السلام وهو ما ذكره الملك عبدالله في قمة الدوحة ٢٠١٣.

٧. بينت الدراسة من خلال قرارات القمم العربية ٢٠٠٥–٢٠١٤، أن المملكة العربية السعودية الأكثر دعماً مادياً للقضية الفلسطينية، من خلال دعم الاقتصاد، ودعم المنظمات العالمية للعمل للنهوض بواقع دولة فلسطين الاقتصادي.

---

(١) وُلد في الرياض عام ١٩٢١م، وقد تلقى تعليماً عاماً في مدارس الرياض النموذجية، وتخرج برتبة ملازم ثانٍ من الكلية العسكرية للحرس الوطني في عام ١٩٤٢م، وفي ١٩٦٤م تمّ تعيينه رئيساً للحرس الوطني، وفى عام ١٩٧٥م عُيّن نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، ولما تولّي الملك فهد بن عبد العزيز الحكم عام ١٩٨٢ م، أصبح الأمير عبد الله ولياً للعهد، ونائباً أول لرئيس مجلس الوزراء، وكان من أبرز ما قام به إبّان ولايته للعهد إطلاق مبادرته للسلام في الشرق الأوسط أثناء مؤتمر القمّة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ م، وفي ١/آب/٢٠٠٥ م بويع ملكاً على البلاد خلفاً لأخيه الملك فهد، توفي يوم الجمعة في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥م. لمزيد من التفاصيل ينظر : صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (١٧٠١٤)، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥ ؛ المؤتمر الاسلامي العام، ملوك وشخصيات في تاريخ رابطة العالم الاسلامي، الادارة العامة للمؤتمرات والمنظمات،(مكة المكرمة، ٢٠١١)، ص ٦١–٦٤ ؛ فهمي توفيق محمد مقبل، جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تجاه القضية الفلسطينية، (د.م، د. ت)، ص٥٨–٦٠ .

(٢) صدام يوسف عبد الجغيفي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٩١–٢٠٠٢ دراسة تاريخية، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط١، (عمان، ٢٠١٦)، ص ١١٠.

(٣) توصل مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، في جلسته المرقمة (١٣٨٢)، إلى طرح مشروع قرار كانت قد تقدمت به بريطانيا، وعرف هذا القرار بقرار رقم (٢٤٢)، لإقرار مبادئ السلام الدائم في الشرق الأوسط، نص القرار على عدة نقاط من أهمها: اولاً–انسحاب الجيش الصهيوني من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير، نص الفقرة باللغات

الاخرى: الأراضي، والنص باللغة الانكليزية: أراضي (دون ال التعريف). ثانياً – إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها (يتضمن الاعتراف بإسرائيل). للتفاصيل ينظر: طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم إلى أوسلو ١٩٣٧ – ١٩٩٥،دار الشؤون الثقافية العامة،ط١،(بغداد، ٢٠١١)،ص١٣١–١٣٢.

(٤) اصدره مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، بعد حرب ١٩٧٣ الداعي الى وقف اطلاق النار بين الاطراف المتصارعة وبشكل فوري والى البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بجميع مواده مباشرة بعد تطبيق قرار وقف اطلاق النار لكن "إسرائيل" لم تلتزم بتطبيق هذا القرار كي يتسنى لها عزل الجيش المصري على الضفة الشرقية لقناة السويس. محسن محمد صالح، فلسطين(دراسة منهجية في القضية الفلسطينية)، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الإعلام العربي،ط١،(مصر، ٢٠٠٣)،ص ٤٥١.

(٥) صحيفة الرأي، (عمان)، العدد (١١٥٢١)، ٢٩ آذار ٢٠٠٢.

(٦) حق العودة حق غير قابل للتصرف، وهو القرار الذي صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ والذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض (وليس او التعويض)، واصر المجتمع الدولي على تأكيد القرار منذ صدوره، حق العودة لا يسقط بالتقادم اي بمرور الزمن مهما طالت المدة التي حرم فيها الفلسطينون من العودة الى ديارهم، ولا يخضع للمفاوضة او التنازل. لمزيد من التفاصيل ينظر: سلمان ابو ستة، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، (غزة، ١٩٩٩)؛ مقبل، المصدر السابق، ص ٨١.

(٧) عبدالرزاق خلف محمد الطائي،" مبادرات السلام السعودية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد(١٥)، مركز الدراسات الإقليمية، (الموصل–تموز٢٠٠٩)، ص٣٠٨؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، نص مبادرة السلام العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت، المجلد (١٣)، العدد(٥١)، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص١٨٧؛ الجغيفي، المصدر السابق، ص ١١١.

(٨) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (١٢٣٣٠)، ٢٨ آذار ٢٠٠٢؛ صحيفة الجزيرة، (الرياض)، العدد (١٠٧٧٣)، ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

(٩) صحيفة الرأي، (عمان)، العدد (١١٥٢١)، ٢٩ آذار ٢٠٠٢.

(١٠) أياد محمد عبد الرحمن أبو ركبة، أثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية (خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر–غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٥، ص٦٥ ؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(١١) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (١٢٣٣٠)، ٢٨ آذار ٢٠٠٢.

(١٢) الجغيفي، المصدر السابق، ص ١١٢؛ الطائي، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(١٣) أبو ركبة، المصدر السابق، ص٦٥.

(١٤) صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (١٢٣٣٠)، ٢٨ آذار ٢٠٠٢؛ مجلة الفكر السياسي، كلمة الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي، وثائق، اتحاد الكتاب العرب، العدد (١٥)، (دمشق، ٢٠٠١-٢٠٠٢).

(١٥) ولد في الرياض في عام ١٩٤١، وهو الابن الثاني للملك فيصل، حصل عام ١٩٦٥من جامعة برنستون الامريكية على البكالوريوس في الاقتصاد، تولى العديد من المناصب الإدارية في منظمة النفط والمعادن، ثم وكيلاً في وزارة الثروة النفطية والمعدنية في عام ١٩٧٠، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية ١٩٧٥ قبل ان يصبح وزيراً للخارجية في العام نفسه، ترأس وفد بلاده الى عدد كبير من المؤتمرات العالمية والعربية، واصبح شخصية سعودية وعربية معروفة وبارزة، ويعد أقدم وزير للخارجية في العالم، اذ تولى حقيبة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٧٥، حتى ٢٩ نيسان ٢٠١٥، إذ تم إعفاؤه من منصبة بناءً على طلبه لظروفه الصحية، وتم تعيينه وزير دولة وعضواً بمجلس الوزراء، ومستشاراً ومبعوثاً خاصاً للملك سلمان، ومشرفاً على الشؤون الخارجية. لمزيد من التفاصيل ينظر: صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد(١٧١١١)، ٣٠ نيسان ٢٠١٥؛ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١٢، إصدار خاص، (بيروت،١٩٩٨)، ص ٣٧٦، ص ٣٨٧.

(١٦) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١١٨٦٤) في ٢٣ آذار ٢٠٠٥.

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قطاع مجلس الجامعة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (١٨) لسنة ٢٠٠٦، وثيقة رقم: ق/ ١٨ (٠٦/ ٠٣)/ ٤٩- و(٠١٧٨)، ص١٢٢.

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٨ (٠٦/ ٠٣)/ ٤٩- و(٠١٧٨)،(ق.ق: ٣٣٥ د.ع (١٨)-٢٠٠٦/٣/٢٩)،ص٢٨-٢٩.

(١٩) اتفاق مكة كان نتيجة الأزمة بين فتح وحماس أثر إطلاق نار على موكب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عند عودته من الخارج عبر معبر رفح، فقتل من قتل وجرح من جرح، وجرى تبادل الاتهامات بين حركتي فتح وحماس، تطور إلى ظهور اشتباكات بينهما، في قطاع غزة، وبعض مناطق الضفة الغربية، فتدخلت الوساطات العربية، فنجحت الوساطة السعودية التي نجحت في لم الفرقاء في مكة في اجتماع للخروج من هذه الازمة، تحت رعاية الملك عبد الله، اذ خرج هذا الاجتماع على اتفاق عرف باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، وكان فرصة أخيرة لتخرج الحركتان من أزمة كادت أن تؤدي إلى الاقتتال بينهما، واستقبل الشعب الفلسطيني هذا الاتفاق بتفاؤل، وعلى أثر هذا الاتفاق

تم تكليف إسماعيل هنية لتشكيل الحكومة، وتحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون إراقة الدماء، وتأكيد الوحدة الوطنية، كما اتفقا على العمل على تطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها والالتزام بها نصاً وروحاً. ابو ركبة، المصدر السابق ، ص٧٦-٧٧؛ صحيفة الدستور، (الاردن)، العدد (١٤٢٠٧)، ٧ شباط، ٢٠٠٧ والعدد (١٤٢٠٩)، ٩ شباط، ٢٠٠٧. وفيما يخص سبب تبنيه اتفاق مكة أعلن الملك عبدالله بقوله: "ان الاقتتال الداخلي قد يعرض جهود اقامة دولة فلسطين للخطر، . . . وان الخلاف بين الاشقاء لا يحتمل ما يحدث وان لم يضع له العقلاء حداً حاسماً فوراً فسوف يستنزف كل طاقاتنا ليقضي على كل المنجزات النضالية الفلسطينية وسيحرم الشعب الفلسطيني من كل امل في نفض جحيم الاحتلال واقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة . . . اننا في المملكة العربية السعودية ليدمي قلوبنا ما يحدث في ارضنا الفلسطينية الشقيقة من افعال استهدف الأخ فيها أخاه فاريقت الدماء وسفكت الحياة". مشعل بن فضي فايز الشمري، تاثير البعد الاسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية القضية الفلسطينية انموذجا، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، ٢٠١٥، ص١٠٦-١٠٧.

(٢٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٢٩-خ(٠٢٠٦)، ورقة ٢.

(٢١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج ٠١/ (٠٩/ ٠٣)/ ٠١- ج معدل٢(٠١٣٤)، (ق.ق: ٤٥٥ د.ع (٢١) – ٢٠٠٩/٣/٣٠)، ص١٩. الجدير بالذكر ان دولة قطر دعت الى عقد قمة طارئة لبحث الوضع في قطاع غزة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي تزامنت مع القمة الاقتصادية العربية في الكويت في ١٩ من الشهر نفسه، الا ان السعودية ومصر رفضتا حضور قمة الدوحة وقالتا في بيان مشترك صدر في الرياض "إنهما يفضلان عقد لقاء تشاوري للقادة العرب لبحث العدوان على غزة على هامش القمة الاقتصادية العربية في الكويت". واضافت السعوية"أنها لا ترى (من المناسب) عقد قمة عربية طارئة في الدوحة يوم الجمعة بناءً على طلب قطر".وقال مندوب المملكة لدي جامعة الدول العربية "لا نرى أنه من المناسب عقد قمة ثانية" مضيفاً "ليس من المعقول أن يجتمع القادة العرب قبل أن يجتمع وزراء الخارجية". صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٣٢٦٠) في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩.

(٢٢) أبو ركبة، المصدر السابق، ص٧٠.

(٢٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١- و(٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٦٩ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص٢١؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٠ (٠٨/ ٠٣)/

٤١– و(٠٢٤٣)، (ق.ق: ٤١٠ د.ع (٢٠) – ٢٠٠٨/٣/٣٠)، ص١٧؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج١/(٠٣/١٠)/٠١ –ج م (٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٠٢ د.ع (٢٢) – ٢٠١٠/٣/٢٨)، ص٢٧–٢٨؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ –ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص٨؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ق/٢٥ (٠٣/١٤)/٤٣ – خ(٠١٧٣)، (ق.ق: د.ع (٢٥) – ٢٠١٤/٣/٢٦)، ص١٠.

(٢٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١– و (٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٦٩ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص٢١.

(٢٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٠ (٠٨/ ٠٣)/ ٤١– و(٠٢٤٣)،(ق.ق:٤١٠ د.ع (٢٠)– ٢٠٠٨/٣/٣٠)،ص١٨–١٩.

(٢٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١– و(٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٦٩ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص٢٢؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ق/٢٥ (٠٣/١٤)/٤٣ – خ(٠١٧٣)، (ق.ق: د.ع (٢٥) – ٢٠١٤/٣/٢٦)، ص١٣.

(٢٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج١/(٠٣/١٠)/٠١ –ج م (٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٠٢ د.ع (٢٢) – ٢٠١٠/٣/٢٨)، ص٢٩.

(٢٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج١/(٠٣/١٠)/٠١ –ج م (٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٠٣ د.ع (٢٢) – ٢٠١٠/٣/٢٨)، ص٣٣.

(٢٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ –ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص١١.

(٣٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/٢٥ (٠٣/١٤)/٤٣ –خ(٠١٧٣)، (ق.ق: د.ع (٢٥) – ٢٠١٤/٣/٢٦)، ص١٢.

(٣١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٣٧–ع (٠٢٢٥)، ص٨٩–٩٠.

(٣٢) ولد في ٣١ كانون الأول ١٩٣٥، وهو الأبن الخامس والعشرون من الأبناء الذكور للملك عبدالعزيز آل سعود، بداية دخوله العمل السياسي في ١٦ آذار ١٩٥٤عندما عين أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة عن أخيه الأمير نايف بن عبدالعزيز، وفي ١٨ نيسان ١٩٥٥عين أميراً لمنطقة الرياض وظل في إمارة منطقة الرياض إلى ١٩٦٠، وفي ١٩٦٣ عُيِّنَ أميراً لمنطقة الرياض مرة أخرى، وبعد وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز في ٥ تشرين الثاني ٢٠١١ أصدر الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمراً ملكياً بتعيينه وزيراً للدفاع، بعد وفاة الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد في ١٨ حزيران ٢٠١٢ ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للدفاع، وبعد وفاة الملك عبدالله عين ملكاً على البلاد في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥. صحيفة الرياض، (الرياض)، العدد (١٧٠١٤)، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥.

(٣٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٤ (٠١٣/ ٠٣)/ ٣٩–خ(٠٢٣١)، ص١–٤.

([٣٤]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٥ (١٤/ ٠٣)/ ٤٣–خ (٠١٧٣)، ص٣.

([٣٥]) أبو ركبة، المصدر السابق، ص٨٧.

([٣٦]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٠ (٠٨/ ٠٣)/ ٤١– و(٠٢٤٣)، (ق.ق: ٤١٠ د.ع (٢٠) – ٢٠٠٨/٣/٣٠)، ص١٩.

([٣٧]) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٢٦٠٠) في ٢٩ آذار ٢٠٠٧.

([٣٨]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١–ع(٠٢٥٨)، ص٢١.

([٣٩]) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٢٩٦٧) في ٣٠ آذار ٢٠٠٨.

([٤٠]) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٣٢٦٠) في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩.

([٤١]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج ٠١/ (٠٩/ ٠٣)/ ٠١– ج معدل٢(٠١٣٤)، (ق.ق: ٤٥٥ د.ع (٢١) – ٢٠٠٩/٣/٣٠)، ص١٨. والجدير بالذكر بعد انتهاء الحرب فقط بأربعة شهور تبرعت المملكة العربية السعودية بقيمة ١٥.٦ مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية لتمكين الأونروا من تقديم المعونات النقدية التي تحتاج إليها بشكل مباشر العائلات اللاجئة المتضررة، وذلك لمساعدتها في إعادة بناء وتأهيل مساكنهم التي دمرتها الحرب. أبو ركبة، المصدر السابق، ص٩٢.

([٤٢]) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٣٦٩٤) في ٢٧ آذار ٢٠١٠.

([٤٣]) صحيفة الدستور (عمان)، العدد (١٥٣٣٨) في ٢٦ آذار ٢٠١٠.

([٤٤]) صحيفة الدستور (عمان)، العدد (١٥٣٣٩) في ٢٧ آذار ٢٠١٠.

([٤٥]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج١/(٠٣/١٠)/٠١ – ج م (٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٠٤ د.ع (٢٢) – ٢٠١٠/٣/٢٨)، ص٤٠.

([٤٦]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٤ (٠١٣/ ٠٣)/ ٣٩–خ(٠٢٣١)، ص١–٤.

([٤٧]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٨ (٠٦/ ٠٣)/ ٤٩– و(٠١٧٨)، (ق.ق: ٣٣٧ د.ع (١٨)– ٢٠٠٦/٣/٢٩)، ص٣٤.

([٤٨]) تم استحداث هذين الصندوقين في قرار لجامعة الدول العربية في القاهرة استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية، اذ قرر المجلس:

١– إنشاء صندوق باسم "انتفاضة القدس" بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للانفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم ولتاهيل الجرحى والمصابين.

٢– إنشاء صندوق باسم "صندوق الأقصى" بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي" ولمواجهة سياسة العزل والحصار. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الجلسة الاستثنائية دعماً لانتفاضة الشعب الفلسطيني، القاهرة، ٢٠٠٠، وثيقة رقم: (ق.ق: ١٩٩/ د.غ.ع – ٢٠٠٠/١٠/٢٢)، ص٨؛ مجلة الدراسات

الفلسطينية، قرارات مؤتمر القمة العربي، المجلد(١١) ، العدد (٤٤)، (القاهرة ، ٢٠٠٠)، ص١٧٢.

([٤٩]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١- و (٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٧١ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص٢٥؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٠ (٠٨/ ٠٣)/ ٤١- و(٠٢٤٣)، (ق.ق: ٤١١ د.ع(٢٠) – ٢٠٠٨/٣/٣٠)، ص٢١؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج ٠١/ (٠٩/ ٠٣)/ ٠١- ج معدل٢(٠١٣٤)، (ق.ق: ٤٥٦ د.ع (٢١) – ٢٠٠٩/٣/٣٠)، ص٢٦؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ج١/(٠٣/١٠)/٠١ – ج م (٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٠٥ د.ع (٢٢) – ٢٠١٠/٣/٢٨)، ص٤٦.

([٥٠]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١- و (٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٧١ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص٢٥؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ٢٠ (٠٨/ ٠٣)/ ٤١- و(٠٢٤٣)، (ق.ق: ٤١١ د.ع(٢٠) – ٢٠٠٨/٣/٣٠)، ص٢١.

([٥١]) اتخذت "إسرائيل" عدة إجراءات حيال غزة عقب الخلاف بين حركتي فتح وحماس في ٢٠٠٧/٦/١٤، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على غزة، فعدت "إسرائيل" قطاع غزة كياناً معادياً، وفرضت عليه حصاراً شاملاً، فكان للمملكة العربية السعودية تخفيف هذا الحصار من خلال الدعم المالي والمعنوي، وتكثيف المشاريع السعودية في قطاع غزة والضغط الدولي على "إسرائيل" لفك الحصار، وفي شهادة لعدنان أبو حسنة المستشار الاعلامي لوكالة الأونروا، قال إن هنالك تعهدات من الدول العربية لقطاع غزة ووصل من المملكة العربية السعودية حتى الآن ٥٣ مليون دولار، وهذا يوضح أن المملكة من أكثر الدول الداعمة لفلسطين مادياً. أبو ركبة، المصدر السابق ، ص٨٣-٨٤.

([٥٢]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ – ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص١٢. وفي عام ٢٠١٣ افتتح وفد من صندوق التنمية السعودية برئاسة المهندس يوسف البسام، المرحلة الأولى المنجزة من المشروع الاسكاني في حي تل السلطان برفح والتي تحتوي على ٧٥٢ وحدة سكنية للعائلات اللاجئة، التي دمر مساكنها الجيش "الإسرائيلي"، كما ساهم صندوق التنمية بتوفير أكثر من ٤٠٠ فرصة عمل، وبلغت قيمة المساعدات السعودية ٣ مليار دولار، منها مليار ونصف لصالح السلطة، والباقي لصالح المشاريع التنموية. مقبل،المصدر السابق،ص١١٩-١٢٠؛ أبو ركبة، المصدر السابق ، ص٨٥.

([٥٣]) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ – ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص١٦.

([٥٤]) ابو ركبة، المصدر السابق، ص٤٧.

(٥٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٨ (٠٦/ ٠٣)/ ٤٩- و(٠١٧٨)، (ق.ق: ٣٣٧ د.ع (١٨)- ٢٠٠٦/٣/٢٩)، ص٣٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٥٧) الشمري، المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٨) وأشاد أحد النواب اللبنانيين آنذاك (٢٠٠٩) بموقف السعودية بقوله: "مرة جديدة تلتقط المملكة العربية السعودية وملكها زمام المبادرة وتضع للعدو نقطة على السطر... ولأن قطرة دم فلسطيني أغلى من كنوز الأرض تجلت مكرمة شعب المملكة العربية السعودية بأكرم تجلياتها فكان التبرع بمليار دولار أميركي تعبيراً عن أعلى مراتب التحسس بالمسؤولية ومساهمة في كفكفة دموع أطفال غزة". مقبل، جهود خادم الحرمين الشريفين، ص١٢٢؛ أبو ركبة، المصدر السابق، ص٨٩.

(٥٩) مذكرة توضح دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني، منشورة على موقع الرسمي لجامعة الدول العربية على الرابط:

http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/default.aspx?Stype=1&imgLib=ArabicSummit&RID=41#tab2

(٦٠) صحيفة الجزيرة (الرياض)، العدد (١٣٣٠٣) في ١ آذار ٢٠٠٩.

(٦١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ق/٢٥ (٠٣/١٤)/٤٣ – خ(٠١٧٣)، (ق.ق: ٥٩٥ د.ع (٢٥) – ٢٠١٤/٣/٢٦)، ص١٧.

(٦٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٨ (٠٦/ ٠٣)/ ٤٩-و(٠١٧٨)،(ق.ق: ٣٣٧ د.ع (١٨)-٢٠٠٦/٣/٢٩)، ص٣٤-٣٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٦٤) الشمري، المصدر السابق، ص١١٦.

(٦٥) تم حصول الباحث على هذه البيانات التي توضح المبالغ المدفوعة (النصف سنوية)، من مقر الجامعة العربية في جمهورية مصر العربية، وهي غير منشورة.

(٦٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم: ق/ ١٩ (٠٧/ ٠٣)/ ٦١- و (٠٢٥٨)، (ق.ق: ٣٦٨ د.ع (١٩) – ٢٠٠٧/٣/٢٩)، ص ١٩-٢٠.

(٦٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ –ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٤ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص١٩.

(٦٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ج١/ (٠٣/٠١)/٠١ –ج م(٠٢٠٣)، (ق.ق: ٥٧٦ د.ع (٢٤) – ٢٠١٣/٣/٢٦)، ص٢١.

(٦٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وثيقة رقم:ق/٢٥ (٠٣/١٤)/٤٣ – خ(٠١٧٣)، (ق.ق: ٥٩٦ د.ع (٢٥) – ٢٠١٤/٣/٢٦)، ص٢٢.

(٧٠) نقلاً عن أبو ركبة، المصدر السابق ، ص٨٢.